2 – من تراث الصحيفة نشر في عام 1955

التربية القومية والعالمية(*)

دكتور. محمد الهادي عفيفي

يمتاز العصر الحديث عن غيره من العصور التاريخية بظهور فكرتي العالمية والقومية كقوتين توجهان نشاط الشعوب في مختلف أجزاء العالم. فبينما يلجأ الناس في حل مشاكلهم القومية الخارجية إلى قوة "الضمير العالمي" فإنهم ينقسمون إلى قوميات مختلفة ويتمسكون بوحدة هذه القوميات واستقلالها. ولا شك أن العصر الحديث ينفرد بهذه الظاهرة فلم يظهر الشعور القومي مثلا بين الإغريق القدماء عندما كانت المدينة تكون الوحدة السياسية، أو بين الرومان الذين صنعوا عالما كبيرا يضم شعوبا مختلفة، كما أن المسلمين– في تاريخ إمبراطورياتهم– لم يعترفوا بحواجز تفصل بين البلاد المختلفة التي كان يضمها الإسلام تحت لوائه، ودليل ذلك ما يصفه الرحالة المسلمين أمثال ابن حوقل والإصطخري وابن بطوطة الذين كانوا يتنقلون من بلد إلى آخر باعتبارهم مسلمين– أولا وقبل كل شيء– في الدولة الإسلامية الكبرى، ولم تبد فكرة القومية إلا في أعقاب العصور الوسطي وكان ظهورها بشكل محدود على يد انجلترا واسبانيا وفرنسا، فقد كان حماس مفكري القرن الثامن عشر يتجه نحو عالم واحد أكثر من اتجاهه نحو الشعور القومي، ومثل ذلك فولتير الذي كان يعتبر القومية مزيجا من حب الذات وكراهية الغير، كما أن جيته وغيره من مفكري الألمان كانوا لا يشعرون بالمانيتهم قدر شعورهم بولائهم للإنسانية العالمية.

(*) دكتور محمد الهادي عفيفي، (1955)، التربية القومية والعالمية، صحيفة التربية السنة الثامنة. العدد الثاني، شهري يناير 1956.

وفي الحق أن القومية الحديثة ترجع إلى الثورة الفرنسية التي بعثت في الفرنسيين الحماس لتكوين وحدة الجمهورية، فعندما بدأت المحاولات لأقماع الثوار هبوا كرجل واحد ضد هذه المحاولات، وتحت تأثير نشيد المرسلين طردوا الغزاة خارج فرنسا "الأرض المقدسة" بل انهم أرادو نشر مبادئ ثورتهم بين الشعوب المختلفة التي أثقلها حكم الملوك ونظم الإقطاع. وغير أنهم سرعان ما أصبحوا غزاة لغيرهم، مهددين لكيان الشعوب المجاورة إذ تحولوا- تحت زعامة جمهورية نابليون- إلى جنود يهبون حياتهم لبناء إمبراطورية واسعة، مما أدى إلى إثارة الشعوب المختلفة للدفاع عن كيانها متمسكة بالمبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية ذاتها مثل الحرية والاستقلال.

وعند ذلك ظهرت فكرة القومية بين هذه الشعوب كوسيلة لمنع سيطرة شعب على شعب أو جماعة، وأخذت هذه الفكرة تتطور حتى أصبحت تعبر عن إطار سياسي يشمل جماعة من الناس تجمعهم غايات مشتركة وأهداف مشتركة، وولاء مشترك ومصالح اقتصادية مشتركة. وتحليل تاريخ أوروبا وأمريكا والشرق في القرنين الثامن والتاسع عشر يبين بوضوح مدى تأثير هذه الفكرة على العلاقات المختلفة بين الجماعات الإنسانية في العالم. لقد بدأت كل جماعة تكون لها قومية معينة على أساس اشتراك أفراد كل منها في علاقات تاريخية وجغرافية واقتصادية ولغوية وروحية من نوع معين. وعلى هذا الأساس تفككت السلطة العثمانية إلى أمم عديدة، وعلى هذا الأساس أيضا أتحدت الامارات الألمانية لتكون قومية ذات لغة مشتركة وتاريخ مشترك وأهداف مشتركة. وانقرضت الإمبراطورية النمساوية لأسباب تشبه أسباب انقراض الدولة العثمانية. واتحدت إيطاليا تحت عوامل شبيهة بالعوامل التي أدت إلى اتحاد ألمانيا.

وقد ساير فكرة القومية تيارات كثيرة كانت تهددها من ناحية، وتقويها وتغذيها من ناحية أخرى. فإن ظهور الحركات الاستعمارية وازدياد النهضة البحرية وازدهار الحركة الصناعية نتيجة الاختراعات وتقدم العلوم، وتكاثر عدد السكان في بلاد كثيرة، وتأثير العوامل الاقتصادية، كل ذلك أدى ببعض القوميات مثل إنجلترا وهولندا وإسبانيا وفرنسا إلى

بسط نفوذها على جماعات مختلفة في إفريقية وأمريكا وآسيا وذلك في القرنين الثامن والتاسع عشر، إلا أن هذه العوامل ذاتها من القرن العشرين أدت إلى نهضة هذه الجماعات المغلوبة على أمرها، فقد اشتدت بينها الروح القومية التي دفعتها إلى التحرر من الاستغلال الاقتصادي والاستعمار السياسي .

التعدد الثقافي وفكرة العالمية:

يتبين إذن أن شعوب العالم المعاصر تعيش في مجتمعات قومية تستمد كيانها من أصول تاريخية وسيكولوجية وثقافية. فإذا كانت هذه الشعوب تتلمس الآن الطريق إلى تحقيق الأمن العالمي عن طريق وسائل جماعية، فإن سلوكها الحقيقي يدل على أن ولاءها الأول وخط دفاعها الأول يقع في حدود هذه الدول القومية الخاصة بها وليس في نطاق المنظمات العالمية.

الملاحظ أن كل مجتمع قومي من هذه المجتمعات له ثقافة خاصة، ولهذا فإن جهودنا في بناء مجتمع عالمي حر تتطلب الاعترافات بالاختلافات الثقافية التي توجد بين هذه المجتمعات القومية. ذلك لأن الثقافة هي أسلوب الحياة الذى كونه أفراد كل مجتمع نتيجة نشأتهم في هذا المجتمع ونتيجة تفاعلهم ونموهم بين عناصر ثقافته، والثقافة لا تعيش في الفراغ بل إنها تعيش في شخصيات الأفراد وفى نظمهم وطرق معيشتهم حتى أنها تكون مجموعة العلاقات المشتركة والأهداف المشتركة التي تميز كل جماعة عن الأخرى، فلكل مجتمع ثقافة خاصة تميزه ولكل ثقافة مجتمع.

لكن هل معنى هذا ضرورة محافظة كل مجتمع على قويمته وثقافته بانفصاله عن غيره من المجتمعات. إننا نجد أنفسنا أمام أمرين بالنسبة لمحافظة كل مجتمع على ثقافته وبالنسبة لنمو هذه المجتمعات نمواً مستمراً.

1- فقد نعتبر الاختلافات الثقافية أمراً غير مستحب فتعمل على القضاء عليها بفرض نظام موحد أو ثقافة معينة على جميع الناس في جميع المجتمعات.

2- وقد نرحب بهذه الاختلافات الثقافية ونعتبرها أساساً لمجتمع عالمي يتصف بالتنوع والتعاون والتبادل في نفس الوقت.

الواقع أن التعدد الثقافي لا يؤدى إلى العزلة الثقافية أو للاضطهاد والشك بين الدول وهذا ما يؤكده التاريخ في كل العصور، هذا إلى أن التقليل من شأن التنوع الثقافي فيه إنكار المبادئ المساواة الإنسانية والحرية الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص بين الثقافات. بل إن هذه الاختلافات الثقافية تتضمن قوة ولا تتضمن ضعفا إذ أنها تعتبر مورداً لخيرات إنسانية متعددة ودافعاً للإنتاج المتنوع ، فإذا كانت ذاتية الأنسان تنمو من الذاتية الثقافية فإن نمو الثقافة القومية تتطلب حرية التعبير عن نفسها ولا تتطلب مطابقة لنظام ثقافي موحد يفرض على الجميع وفى هذا العالم الحديث- على الرغم من تداخله و تشابك أطرافه- لا يستحب امتصاص ثقافة لثقافة أخرى أو عزلة ثقافة عن غيرها من الثقافات.

ومعنى هذا أن الاعتراف بالاختلافات الثقافية يتطلب القضاء على جهل بعض المجتمعات بطبيعة هذا التباين وتأكيد ضرورته لنمو التراث البشرى. كما أنه يتطلب القضاء على ادعاء القوميات التي تعتبر ثقافتها هي محور الثقافة الإنسانية وما عداها غريب أو خطر أو قليل الشأن مما يؤدي إلى التعصب وما يتبعه من محاولة تغليب ثقافة على ثقافة أو استعمار دولة لدولة أخرى.

والواقع أن تطور العالم الحديث يتضمن عوامل كثيرة تجعل جميع القوميات تعتقد بضرورة اتصالها ببعضها وتعاونها وتفاهمها من ناحية وضرورة القضاء على فكرة الاكتفاء الذاتي سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع.

فإن سرعة المواصلات، وتغيير فكرة المسافة والزمن جعل العالم يشعر بوحدة الجوار والتقارب والارتباط، والتخصص الفني جعل أجزاء العالم تعتمد بعضها على بعض، فكما أن المدينة تعتمد على المدينة والقرية على المدينة والمدينة على القرية فإن الدولة تعتمد على غيرها من الدول سواء في الاقتصاد أو في الكيان السياسي. وتطبيق القوانين العلمية على وسائل القتال جعل من الصعب قصر الحرب على رقعة واحدة من العالم حتى أنه إذا

كانت الحرب قديما هي الطريقة لحسم الخلافات بين الجماعات ومحافظتها على ذاتها أصبح تجنبها الآن هي الوسيلة للبقاء والمحافظة على الذات أيضاً. كما أن تقدم الطب جعل من السهل على الجماعات الكثيرة الانتقال من مكان إلى آخر بحثا وراء الرزق وتحتم هذه العوامل وغيرها على جميع الدول ضرورة الاتصال والتفاعل والاحتكاك، بل التعاون والتفاهم الجماعي.

كما يلاحظ من ناحية أخرى وجود الكثير من العناصر التي تشترك فيها جميع الثقافات المتقدمة نتيجة التقدم الفني والتشابه البيولوجي واشتداد أثر الاقتباس الثقافي والانتشار الثقافي.

ومن هذه العناصر: الترتيب الزمني للأعمار، والألعاب الرياضية، الزينة، التقويم الميل إلى النظافة، والتدريب على وسائلها، التنسيق الاجتماعي، العمل التعاوني، الرقص، مبدأ تقسيم العمل، التربية والتعليم، التربية الخلقية، التربية الوطنية، الآداب تنظيم الأسرة، الاهتمام بالصحة، الاهتمام بالمواصلات، القضاء على الخرافات استعمال الآلات في الحياة، الطب، الموسيقى، سياسة السكان وتوزيعهم، رعاية الأطفال، الاهتمام بالشباب.

<u>الحاجة إلى تفاهم عالمي :</u>

يظهر إذن أننا نعيش في عالم سريع التطور، تعمل فيه عوامل كثيرة، فهو يزخر بالخلافات المذهبية والتيارات السياسية والاقتصادية المتناقضة التي تعمل على تفريق أجزائه، وهو أيضا شديد الاتصال ببعضه نتيجة التبادل الاقتصادي والتبادل الثقافي كما أن هذا العالم يضم قوميات كثيرة تحاول كل منها حماية استقلالها والتمسك بوحدتها، وهو في الوقت نفسه يحاول ضم هذه القوميات في مجتمع عالمي تسوده الأخوة والتعاون تجنبا لحروب مبيدة تقوم على وسائل علمية دقيقة.

ونتيجة لكل هذا تقف شعوب العالم أمام اتجاهين:

1- قدرتها على أن تعيش في تعاون وتفاهم حر على أساس اختلاف كل منها في القوة والموارد والمذاهب السياسية.

2- عجزها عن الوصول إلى ذلك مما يؤدى إلى انطلاق القوى على الضعيف واستغلال الدول النامية اقتصاديا للدول المتخلفة.

وقد يتمثل هذان الاتجاهان في اختراعين كانا وليدا الحرب العالمية الماضية:

الأول: هو الأمم المتحدة التي هي نتاج الذكاء الاجتماعي للإنسان ورغبته في التعاون والإنتاج الجماعي.

والثاني: هو القنبلة الذرية التي هي نتاج قدرة الإنسان الفنية والعلمية واستغلال هذه المقدرة في التدمير والغلبة.

ومشكلة الإنسانية الآن تتركز في ضرورة التوفيق بين هذين الاختراعين بحيث يستطيع الإنسان أن يستغل جهوده العلمية والفنية في استغلال الموارد المختلفة في جميع أجزاء العالم في سبيل توفير حياة كريمة لجميع الناس على اختلاف قومياتهم وثقافتهم.

ومشكلة الإنسانية أيضا تتركز في تنمية قدرة الناس على التعاون والتفاهم على اختلاف ثقافاتهم، إذ يلاحظ أن تنظيم السلطات العالمية والمنظمات العالمية تقوم أساس الحاجة إليها على حين أن قدرة الناس على استمرار مثل هذه المنظمات لم تتم بعد.

وقد أثبتت خبرة الإنسان- في القرن العشرين بصفة خاصة-- أن حل هاتين المشكلتين يتوقف على توسيع مفهوم الوطنية بحيث يعتبر المواطن نفسه جزءاً من العالم الأكبر بجانب عضويته في مجتمعه القومي الذي ينتمي إليه، وبذلك يستطيع أن يؤمن بفكرة التفاهم العالمي والتعاون الدولي كوسيلة لنمو قوميته وتحسين مستواه الاقتصادي والثقافي.

ولتحقيق هذا الهدف قد تسلك الدول المختلفة عدة وسائل لتحسين العلاقات بين ثقافاتها مع المحافظة على تنوعها ووجودها، فقد تكون التربية من أهم الوسائل التي تستطيع أن تقرب بين هذه الثقافات بالقضاء على التعصب القومي وذلك بدراسة إنتاج كل ثقافة و إبراز نصيب كل منها في التقدم البشرى، والبرامج الدراسية التي تقوم على هذا الأساس سوف تؤكد الاحترام المتبادل بين الشعوب المختلفة، وتشجع على الأخذ والعطاء

بينها، وزيادة العناصر المشتركة بين مختلف الثقافات– الذي يأتي عن طريق الاحتكاك الثقافي– سوف يكون أساساً لنمو قيم عالمية مشتركة، وبرامج العلاقات الثقافية سوف تكون وسيلة لتعريف الشعوب ببعضها ولإقامة نظام تعاوني أساسه التربية السليمة والتفاهم الموجه الذي قد يقضى على سوء الفهم والتشكك والتخوف.

ونجاح هذه الوسائل يتطلب توجيها في ضوء بعض المبادئ الهامة:

1– أن تقوم العلاقات بين مختلف الثقافات على أساس الأخذ والعطاء فلا تحاول دولة ما فرض ثقافتها على ثقافة أخرى.

2– أن تهدف هذه العلاقات إلى نمو الإنسان كإنسان اجتماعي في مجتمع ما، فلا تحاول البرامج الثقافية مثلا أن تستعمل الأفراد كوسائل لتحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية بعيدة عن نموه الإنساني الاجتماعي.

3– أن يكون تبادل المصالح الثقافية قائما على أساس مشاركة الشعب في مختلف أوجه النشاط فلا يحتكر هذه المصالح فئة خاصة من الأفراد أو هيئة معينة من الهيئات.

<u>التربية القومية كأساس للتربية العالمية:</u>

هذه الحقائق الاجتماعية تجعل التربية بين اتجاهين:

1– الاتجاه القومي، حيث أننا نعيش في عالم ينتظم على شكل مجتمعات تبلغ السبعين أو ما يزيد، وهذه المجتمعات حقائق سياسية واقتصادية وسيكولوجيا وهي وليدة تطور الجنس البشرى أثناء تاريخه الطويل.

2– الاتجاه العالمي: فانه مع اعترافنا بوجود هذه القوميات، فأننا نعيش أيضا في عالم يمتاز بالتشابك والتداخل حتى أن الثقافات المحلية والقومية والاقليمية تعتبر أجزاء من عالم واحد، يتطلب التفاهم والأمن والتعاون إذا ما أريد لهذه القوميات البقاء والاستمرار والنمو.

ولاشك أن نجاح جميع المشروعات التربوية وجميع الخطط السياسية والاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العالم يتوقف على اعترافها بهاتين الحقيقتين حتى أنه يمكن اعتبار أي مجهود سياسي أو تربوي يحاول الابقاء على القوميات المطلقة المنفصل بعضها عن بعض، مجهود مثالي أو خيالي، كما أن أي مجهود يحاول القضاء على هذه النظم الاجتماعية_السياسية لابد أن يبوء بالفشل.

لعل التفسير الاجتماعي لعملية التربية يؤكد لنا أن التربية بطبيعتها الاجتماعية تهدف أولا لتحقيق أغراض قومية، ذلك لأن التربية في كل ثقافة لها إطار خاص تستمد أهدافها وأغراضها فهي خاصة بهذه الثقافة وليست عامة شاملة، وهي تتكيف بظروف الزمان والمكان لهذه الثقافة، كما أنها تتأثر بتاريخ الثقافة التي تعيش فيها وبفلسفتها ويدعم هذه الحقيقة أساسين نستمدهما من علم الاجتماع وعلم النفس:

1- تشير الحقائق العلمية إلى أن الناس في جميع أجزاء الأرض يكونون عائلة بيولوجية تشترك في الخصائص البيولوجية العامة، إلا أنهم من الناحية الثقافية يعتبرون أعضاء في مجمعات إنسانية متميزة. وقد ساعد على هذا التميز عوامل خاصة بكل مجتمع من تاريخية وجغرافية واقتصادية، حتى اختلف الناس باختلاف مجتمعاتهم وأصبحت العوامل الثقافية التي تسبب اختلافهم لا تقل في شأنها وتأثيرها عن الخصائص البيولوجية التي تجمع بينهم والتي تكون منهم عائلة واحدة.

وعلى هذا الأساس يميز الفرنسيون عن الإنجليز عن اليابانيين و الصينين والهنود والمصريين والأمريكيين. فلكل جماعة، من هذه الجماعات تاريخها الخاص ولغتها وآدابها، وعاداتها، ونظمها ومؤلفتها في الفن والموسيقى والعلوم، ولكل منها أيضاً معتقداتها وأبطالها ورجالها المقدسين وأماكنها المقدسة وأعيادها وذكرياتها وقصصها. والناس في هذه الجماعات من صنع هذا كله، فهم يفكرون ويستجيبون للأشياء على أساس اتجاهاتهم

العقلية والاجتماعية التي اكتسبوها من حياتهم في هذه الجماعات فليس من الغرابة أن نجد أن أفراد كل مجتمع يعكسون في مدارسهم ومناهج هذه المدارس أحوال مجتمعهم ومقوماته. فاذا نظرنا إلى مادة التاريخ مثلا انه يعبر عن طور حياة مجتمع ما حتى أن الموضوعية في دراسة التاريخ أو في تدريسه ليس معناها أن يدرس أطفال هذا المجتمع أو ذاك تاريخ الإنسانية بشكل عام، عديم اللون– و عديم الاتجاه، بل إن الموضوعية هنا تتضمن دراسة تاريخ المجتمع وتاريخ الأمم المختلفة على أساس من العدل والصدق والأمانة في الاختيار والتفسير والانتقاء وتوجيه تدريس التاريخ.

2– تشير أيضا نتائج علم النفس أن الطفل الآدمي يكتسب ذاته بتفاعله مع حياة الجماعة التي ولد فيها، أي أن اتجاهاته العقلية والعاطفية و الاجتماعية تتأثر بنوع الحياة التي يحياها والتي تسود الجماعة التي ينتمى إلها. ومعنى هذا أن عملية نمو الأطفال والناشئين يجب أن ترتبط بحياة المجتمع الذي يعيشون فيه، والمدرسة التي تحاول أن تنعزل عن حياة المجتمع، تعمل على انتزاع الأطفال من البيئة التي اكتسبوا منها مقومات شخصياتهم إذ يجب أن تتيح الفرص المختلفة التي تربط بين حياة الصغار وحياة مجتمعهم الذى يعيشون فيه والذي سيعيشون فيه.

من هذا يتبين أن التربية عملية اجتماعية قومية تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية بتوجيه سلوك الناشئين بما يتفق وقيم المجتمع الذى يعيشون فيه وتزويدهم بالمهارات التي تجعل منهم قوة في استمرار المجتمع وتجديدة.